تداعيات الهجوم (الإسرائيلي) على مفاعل تموز العراقية ١٩٨٢

م. د. حميد ابولول جبجاب
جامعة ميسان ـ كلية التربية الاساسية
hamid@uomisan.edu.iq

The repercussions of the Israeli attack on the July 1982

Lecture Dr. HAMEED ABO LOOL CHIBCHAB
University of Misan - College of Basic Education - Historical Dept.
https://orcid.org/0000-0001-7462-9440

ألملخّص:

لا ريب أن العراق حقق انعطافه كبيرة في البناء العسكري، عندما طرح إمكانية امتلاكه سلاح نووي ـــ منذ أن تحول بنظامه السياسي الى النظام الجمهوري عام ١٩٥٨ـــــ في صورة مفاعل تعمل بالماء المخفف واليورانيوم المخصب بنسبة ٩٣%، لاسَّيما وان العراق انضم إلى معاهدة عدم الانتشار النووي NPT)) في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٩ .وبذلك سعي العراق إلى امتلاك كافة أسباب القوة والقدرة العسكرية بعد التمكن من صناعة القنبلة النووية، مما ساعدته تطور الأوضاع الاقتصادية بعد تأميم شركات النفط عام ١٩٧٢ والاستقرار السياسي النسبي، وعمل على توفير الإمكانيات المادية اللازمة، وتوظيف آلاف العلماء العراقيين ومنهم حسين الشهرستاني وضياء جعفر، وجلب علماء من خارج العراق مثل يحيى المشد المصري، فضلاً عن مهندسين تمكنوا من انجاز شوطاً كبيراً في بناء المفاعل النووي الذي أطلق عليه (مفاعل تموز ١)، وتم بناء مفاعل آخر سمي (بمفاعل تموز ٢).

مشكلة البحث:

دارت مشكلة الدراسة حول سؤال رئيس هل هناك مفاعل نووية عسكرية في العراق؟ وكذلك هل هناك سند قانوني للعملية العسكرية الاسرائيلية في العراق؟ ولماذا لم تكن هناك مطالب حكومية في تعويض العراق عن الأضرار التي لحقت بمنشأته النووية، كل هذه الإشكاليات والتساؤلات دفعتنا للخوض في هذا البحث العلمي. بالاعتماد على بعض المصادر العربية والأجنبية والوثائق الإسرائيلية التي نشرت عام ٢٠٢١ بمرور ٤٠ سنة عن العملية

Abstract:

The concentrate essentially intended to recognize that Iraq achieved a critical vital turning point in the strategic turn of events, whenever it raised the possibility having a nuclear weapon, since its political system was changed into the moderate structure in 1958, as a reactor working with debilitated water and 93% superior uranium. Having all of the reasons behind military strength and limit resulting to having the choice to create a nuclear bomb, the perceived financial territories of Iraq after the nationalization of oil associations and relative political reliability helped him, and he endeavored to give the significant financial capacities, and to use huge number of Iraqi scientists, including Hussain al-Shahristani and Diaa Jaafar, and to bring specialists from outside Iraq, as Yahya Al-Mashad Al-Masry, as well as originators who sorted out some way to achieve an unprecedented move toward building the nuclear reactor, which was known as the Tammuz 1 reactor, and another reactor called Tammuz 2 reactor was built. It is

العسكرية التي أطلق عليها تسمية (أوبرا). للتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي، لأن المنهجين الأنسب لمعالجة مثل هذه الدراسات.

الكلمات المفتاحية: إسرائيل، مفاعل تموز، العراق، الصراع العراقي الإسرائيلي، عملية أوبرا.

represented that Iraq joined the Nuclear Harmony Settlement "NPT" on the twenty-tenth of October 1969.

The issue of the survey twirled around a major request: Is there a military nuclear reactor in Iraq, as well as is there a legitimate justification for the Israeli military movement in Iraq, and why were there no regulative cases to compensate Iraq for the mischief caused to its nuclear office? This enormous number of issues and questions made me dive into this Intelligent Investigation. Contingent upon a couple of Bedouin and new sources and Israeli records circulated in 2021, signifying the 40th remembrance of the strategic movement (Show). To check the hypothesis and answer the audit questions, the unquestionable system and the realistic intelligent procedure were used, in light of the fact that it is the most appropriate methodology for treating such examinations.

The survey called for making a couple of propositions, including: Iraq's commitment to the Settlement on the Limit of nuclear weapons, Iraq's sales to the partaking

lawmaking bodies, including the Zionist component, to request pay and to archive claims in the Class of the Bound together Nations, as well as to re-work that reactor in the use of peaceful sensible investigation.

Keywords: Israel, July reactor, Iraq, the Iraqi-Israeli conflict, Operation Opera.

المقدمة

لا شك أن الغوص في موضوعات تخص العلاقات العراقية –(الاسرائيلية) تُعد من الموضوعات الصعبة والحساسة في المجال التاريخي والسياسي العراقي، حيث كانت ولا تزال الحكومات العراقية لا تعترف في هذا الكيان بسبب اغتصابه الاراضي العربية عام ١٩٤٨، إذ عبَّرت الحكومة العراقية في وقتها رفضها التام لذلك الاغتصاب على الرغم من أن العائلة المالكة ورئيس وزرائها كانوا قريبين من السياسة البريطانية التي زرعت بذرة هذا الكيان، بعد إعلان قيام الحكم الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ ، كان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم غير معترف (باسرائيل)، ولما وصل حزب البعث (المنحل) وسيطر على زمام الحكم في العراق عام ١٩٦٨م , ظهر في مواقفه الأشد رفضاً تجاه (اسرائيل) , ومن حينها شارك العراق في حربي عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، ولا عجب بذلك فأن حزب البعث العراقي المنحل كان منبثقا من حزب البعث السوري الذي هو الاخر عانى من قيام (اسرائيل) باغتصابه للأرض العربية.

المحور الاول: مراحل تطور البرنامج النووي العراقي

أسست لجنة الطاقة الذرية العراقية في العام ١٩٥٦م على إثر هدية أميركية كانت من ضمن برنامج "الذرة من أجل السلام" في عهد الرئيس الأميركي آنذاك (دوايت أيزنهاور)[١]، مما شملت الهدية مكتبة نووية صغيرة شاملة نسبياً، ومفاعلاً تجريبية صغيرة، لم تصل الى العراق بسبب انقلاب تموز عام ١٩٥٨. إلا أن المكتبة النووية المهداة كانت فاعلة من غير أن تقصد الجهة الهادية، وأصبحت الداعم لبرنامج العراق للتخصيب النووي بعد ثلاثة عقود لما احتوته من معلومات وبيانات مهمة.[٢]

كانت المكتبة النووية شاملة لمتطلبات معاير ذلك الزمن فتضمنت جزءاً من نتائج بحوث القنبلة الذرية في (مشروع مانهاتن) [٣] فبدءاً الذي ظهر في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، الذي أنتجه العلماء والمهندسين العاملين مباشرة في المشروع الأميركي أعلاه، وهذا المشروع فيما بعد أنتج

أول قنبلتان ذريتان واللتان صنعتا من اليورانيوم والبلوتونيوم وألقيتا على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين[٤]، كما تضمنت الهدية ٥٠ تقريراً وكتاباً، فضلاً عن العديد من بطاقات المايكروية والورقية التي طبعة بتصوير مصغر، يعادل كل منها حجم طابع بريدي صغير يضم أربع وعشرين صفحة ورقية، والتي سبقت ظهور أفلام المايكروفيس. ونشرت هذه المستندات اللجنة الأميركية للطاقة الذرية (السلسلة الوطنية الأميركية للطاقة النووية). وأعيد طباعة ١٧ منشوراً من هذه المنشورات كتقارير لدائرة المعلومات التقنية الأمريكية وعرفت بتقارير TID[٥].

اشترت لجنة الطاقة الذرية العراقية بحلول السبعينيات من القرن العشرين مجموعة تقارير TID المنشورة لتلك الدائرة على هيئة مايكروفيس، وشملت تلك التقارير سبعة عشر تقريراً عن (مشروع مانهاتن) بعد أن أزيلت عنها صفة السرية. ونشر كذلك ١٨ منشوراً من ضمن السلسلة الوطنية الأميركية للطاقة ككتب تضمن كل منها ٤٠٠ إلى ٥٠٠ صفحة، مع رسوم وشروح تقنية وعلمية مفصلة. كانت هذه الكتب جزءاً من المكتبة المهداة للعراق في عام ١٩٥٦، وعثر عليها في العام ١٩٨٧م، مخزنة في صناديق مغطاة بالغبار في مكتبة لجنة الطاقة الذرية العراقية. وإلى جانب المواد المنشورة هذه، كما وجد في العام نفسه أن العلماء والمهندسين الذين يعملون في (مشروع مانهاتن) كانوا قد سجلوا أيضا ١٦٤ براءة اختراع تصف التفاصيل والرسوم الخاصة للعمليات المختلفة كاملة من المرتبطة بعملهم حول الفصل الكهرومغناطيسي[٦]، وبعد انقلاب عام ١٩٥٨ في العراق توافرت تلك البراءات مجاناً في مقابل رسم صغير من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف بسويسرا .[٧]

حجبت الولايات المتحدة الأمريكية أي دعم للحكومة العراقية في المجال النووي، وكذلك المفاعل التجريبي، الذي كان محمل على متن باخرة تقترب من مرفأ البصرة العراقي في تموز عام ١٩٥٨، إلى ميناء بوشهر الإيراني القريب، وركب هذا المفاعل في جامعة طهران، وهو نفس المفاعل الذي بدأت إيران بالمطالبة بالوقود المخصب له، مستخدمة حجة عدم تلبية الدول الغربية لتجهيزها بالوقود للولوج ببرنامج للتخصيب المثير للجدل خلال السنوات الأخيرة. مما دفعت العراق للتوجه إلى الاتحاد السوفيتي وتعاقد على شراء مفاعل بحثي بطاقة أثنين ميغا واط مع المستلزمات والتقنيات الداعمة للبرنامج.[٨]

جرى أول توقيع للاتفاق التعاوني في المجال النووي بين الحكومة العراقية والاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٩، بعد ذلك تم توقيع بروتوكول نهائي لبناء مفاعل نووي تجريبي صغير في تموز عام ١٩٦٠، لأغراض سلمية وبطاقة(٢) ميغا واط في منطقة "التويثة"[٩]، وتم تسليم الحكومة العراقية اليورانيوم المخصب بنسبة عالية، ورافق ذلك عمليات تدريب وتعليم خبراء عراقيين لإدارته، ولكن الحكومة العراقية لم تكتف بالاتحاد السوفيتي كممول لقدراتها النووية، بل توجهت إلى الدول الأوربية، وبالخصوص الحكومة الفرنسية مع بداية السبعينيات من القرن العشرين لفتح باب التعاون النووي، وقد توّجت تلك التوجهات بزيارة رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك "Jacques Chirac " [١٠]في كانون الأول عام ١٩٧٥، بعد عام من لقائه بصدام حسين الذي كان يشغل نائب الرئيس العراقي في ذلك الوقت (كان يشغل منصب نائب رئيس ما

يسمى مجلس قيادة الثورة) الذي كان يشغل نائب الرئيس العراقي في ذلك الوقت، والذي اتفق معه على بناء مفاعل نووي في العراق اطلق علية (أوزيراك) .[١١]

أعلنت الحكومتان العراقية والفرنسية أن المفاعل العراقي مخصص للبحث العلمي السلمي فقط , واستبعدت الاستخدام العسكري, الا أن وكالة الاستخبارات الأميركية الخاصة ستراتفور[١٢] ، اكدت في وقت لاحق أن المفاعل الذي يعمل باليورانيوم "يُعتقد أنه على وشك العراق من إنتاج البلوتونيوم لأغراض برامج الأسلحة [١٣]مخالف لما صرحت به الحكومتان انفتا الذكر.

في تصريح ريتشارد ويلسون (Richard Wilson) ، أستاذ الفيزياء في جامعة هارفارد عام٢٠٠٣ الذي فحص المفاعل الذي تضرر جزئياً في كانون الأول عام١٩٨٢م، مؤكداً أن جمع كمية كافية من البلوتونيوم للحصول على سلاح نووي باستخدام مفاعل أوزيراك سيستغرق عقوداً وليس أعواماً، وفي عام ٢٠٠٥، علق ويلسون أيضاً في صحيفة (ذا أتلانتيك) قائلاً : "ان المهندس الفرنسي (إيف جيرارد) ((**Eve Gerard** الذي صمم مفاعل أوزيراك العراقية الذي قصفته (اسرائيل) في حزيران من عام ١٩٨١ كان لا يلائم صناعة القنابل النووية[١٤] ". كان ذلك واضحا من خلال زيارتي للمفاعل العراقي في عام ١٩٨٢ ، كما ذكر في مواضع أخرى أن الكثيرين يدّعون أن قصف مفاعل أوزيراك العراقي أدى إلى تأخير برنامج العراق النووي. إلا أن البرنامج قبل عام ١٩٨١ كان سلمياً بحتاً، ولم تكن مفاعل أوزيراك غير ملائمة لصنع القنابل فحسب بل كانت خاضعة لمراقبة مكثفة.[١٥]

أكد ويلسون مرة أخرى في مقابلة أُجريت معه في عام ٢٠١٢ "ما كان العراقيون ليطوروا سلاحاً نووياً في أوزيراك أتحدى أي عالم في العالم أن يبرهن لي كيف كان بإمكانهم القيام بذلك.[١٦]

كان العراق من الدول الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية[١٧]، ووضعت مفاعلاته تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في تشرين الاول من عام ١٩٨١م ، نشرت مجموعة علماء الذرة مقتطفات من شهادة (روجر ريختر)، وهو مفتش سابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصف أوجه الضعف في الضمانات النووية للوكالة لدى لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية. كما شهد بأن جزءاً فقط من منشآت العراق النووية تخضع للضمانات وأن أكثر المنشآت الحساسة لا تخضع للضمانات والمراقبة الدولية، وفي حينها أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (جون إكلوند) (John Ecklund) بياناً يدحض فيه تفتيش ريختر لمفاعل أوزيراك العراقية وأنه لم يكلف أبداً بتفتيش المنشآت في الشرق الأوسط، كما ادعى إكلوند أن إجراء الضمانات فعالة وقد أُلحقت بتدابير احترازية اتخذها الموردون النوويون، وفي نفس الامر شكك (أنثوني فينبرغ(Anthony Fienberg)) ، وهو فيزيائي في مختبر بروكهافن الوطني، في صحة إدعاء ريختر بأن برنامج معالجة الوقود لتصنيع الأسلحة النووية كان يمكن أن يتم سراً، فيما كتب (فينبرغ) أنه لم يكن هناك وقود كافٍ في الموقع لصنع قنبلة واحدة مع وجود مئات الفنيين الأجانب[١٨] ، وهذا الامر من شأنه أن يجعل من المستحيل على العراقيين اتخاذ الخطوات اللازمة دون أن يُكشف أمرهم. مما يدل بأن العراق في عام ١٩٨١ لم يكن يملك اي سلاح نووي ولا توجد هناك مفاعل وإنما مجرد تجارب لغرض

التطوير للحصول على تلك الأسلحة المحضورة دولياً، من خلال هذه المقدمة للخلفية التاريخية لأنشاء مفاعل تموز حتى تأتي المرحلة القادمة التي أحدثت ضجة في تاريخ العراق المعاصر في تلك الفترة خلال محاولة (اسرائيل) الإعتداء على المفاعل النووية العراقية في عام ١٩٨١م.[١٩]

المحور الثاني: اعتداء (اسرائيل) على مفاعل تموز العراقية.1982-1981

يبدو إن الإمكانات التدميرية للأسلحة النووية هائلة للغاية بحيث تثير التساؤل عن أي قواعد للقانون الدولي التي يتم تلقيها وجمعها فيما يتعلق باستخدام القوة عبر الحدود. لم يعد الكثير من المبررات القديمة مناسبة لهذه القواعد، وفي الوقت نفسه تنطبق القيم المشتركة التي تقوم عليها القواعد بشكل أكثر تأكيداً من أي وقت مضى، لأن المحصلة هي بقاء العالم[٢٠] . انطلاقاً من التصور السابق أقترح بعض الأسئلة التي يجب طرحها حول حادثة تبدو بسيطة مثل الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي في العراق.

في عام ١٩٨١ أعيد انتخاب **مناحيم بيغن**[٢١] **(Menahem Begin)** رئيساً لحكومة الكيان (الاسرائيلي) فاتخذ قراراً بقصف المفاعل النووي العراقي، مبرراً ذلك بأن (مفاعل تموز١) كان على وشك أن ينتج اسلحة نووية، ولا بد من إحباط محاولة بغداد استخدام هذه المفاعلات لإنتاج أسلحة نووية تستخدم ضد بلاده، التي تمكن في ضوئها الكيان (الاسرائيلي) من إنتاج نحو (٢٠٠) قنبلة نووية من مفاعلها الفرنسية الأصل (مفاعل ديمونا)[٢٢] خلال ثلاثة عقود .[٢٣]

يفيد قائد سلاح الجو الإسرائيلي خلال عملية قصف المفاعل العراقي الجنرال (ديفيد عبري) بأن الحديث عن التهديد النووي العراقي بدأ عام ١٩٧٦، لكن لم يُتخذ قرار إسرائيلي للتخلص منه إلا عام ١٩٨١م، وذلك بعد استكمال معلومات أمنية واستخبارية وصلت من داخل العراق عن المفاعل والمراحل التكنولوجية التي وصل إليها، عبر تجنيد عملاء بعضهم خبراء أجانب عملوا في المفاعل العراقي .[٢٤]

أطلِق على العملية بداية أسم (تلة الذخيرة) ثم غُير إلى (عملية أوبرا)، واتخِذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذها بنجاح، ومن ذلك ضمان عدم وجود حاجة إلى التزود بالوقود في الجو، لأن الولايات المتحدة الامريكية رفضوا في حينه منح الإسرائيليين هذه الميزة التي نالوها بعد ذلك .[٢٥]

قام الجيش الإسرائيلي في الغارة استخدام ثماني طائرات من طراز (أف ١٦) أميركية الصنع، كانت واشنطن تنوي تسليمها لشاه إيران (رضا بهلوي)[٢٦] ، ولكن بعد الثورة الإيرانية بزعامة (اية الله الخميني)[٢٧] أعطتها لإسرائيل، وكان من المفترض ألا تتسلمها إلا في عام ١٩٨٢.[٢٨]

كشفت بعض الوثائق كيف تدربت مجموعة الطيارين الثمانية منذ وقت طويل وبسرية متناهية على التحليق على علو منخفض خصوصاً فوق قبرص والبحر الأحمر. وقد أخِذت جميع

المخاطر في الاعتبار خلال الغارة على المفاعل، وخاصة ما يتعلق بالأعطال واحتياطي المحروقات والنيران الأرضية المضادة والأخطاء الملاحية.[٢٩]

وبالإجمال فقد شارك(٢٣٠) شخصاً في هذه العملية، وحثَ رئيس الأركان الإسرائيلي حينها الجنرال (رافائيل إيتان)[٣٠] الذي كان يخشى حصول تسرب لأخبار العملية، وبالفعل صدرت الأوامر من رئيس الوزراء (بيغن) على إعطاء الأمر للبدء في التنفيذ، ثم خاطب الطيارين المكلفين بالهجوم قائلاً: "إذا وقعتم في الأسر فقولوا كل ما تعرفونه.. أنتم تعتقدون أنكم تعرفون الكثير ولكنكم لا تعرفون شيئاً.[٣١]"

وفي يوم ٧ حزيران عام١٩٨١ وقبل يوم واحد من افتتاح المفاعل رسمياً من قبل الفرنسيين؛ أقلعت الطائرات الثمانية من القواعد العسكرية على البحر الأحمر وحلّقت على علو منخفض فوق صحراء السعودية والعراق كي لا يتم رصدها[٣٢].وحين اصبحت الطائرات فوق موقع المفاعل العراقي الرئيس (تموز١) ألقت عليه القنبلة الأولى التي كانت بزنة (٩٠٠ كلغم)، ومضت (٥٠ ثانية) قبل إلقاء بقية القنابل مما أدى إلى انهيار المفاعل بالكامل. أما مفاعل (تموز٢) فلم يتعرض للقصف لكونه منشأة صغيرة تستخدم مفاعلاً تجريبياً للمفاعل الكبير.[٣٣]

أثارت العملية التي وُصفت بأنها أول هجوم ضد منشأة نووية بالعالم والأكثر خطورة في تاريخ سلاح الجو الإسرائيلي انتقادات دولية حادة صدر بعضها من الحكومة الأميركية وحتى من المعارضة الإسرائيلية، لكونها كانت ستؤدي إلى كارثة بشرية وبيئية كبيرة لو أن المفاعل كان قد تم تزويده فعلا بالوقود النووي.[٣٤]

وفي ١٩ حزيران ١٩٨١ أي بعد نحو أسبوعين من الغارة التي قتل خلالها تقني فرنسي تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراره رقم ٤٨٧ الذي تضمن "إدانة قوية للهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل"، ونصَ على حق العراق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار البشرية والمادية التي أصابت مفاعله، مؤكداً أنه كان مخصصا للأغراض السلمية فقط .[٣٥]

المحور الثالث: موقف الحكومة العراقية من الاعتداء (الإسرائيلي) على مفاعل تموز

تُشكل المفاعل النووية العراقية حق العراق غير القابل للتصرف لتطوير البحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولكن بعد احدث ضرب المفاعل كانت هناك ردود من الحكومة العراقية اولها كان اصدار مجلس قيادة الثورة العراقي المنحل في ١٩٨١/٦/٨، بياناً، كشف فيه النقاب عن حقائق جديدة، تؤكد تواطؤ الكيان الصهيوني ، وقيام طائراته بغارة جوية على مدينة بغداد، استهدفت المنشآت النووية. جاء بمضمونه لقد كان معروفاً لنا، منذ البداية، أن جهات عديدة، محلية ودولية، وقفت، وما تزال تقف وراء الحرب بين العراق وايران واثارت النزاع مع العراق، والاعتداء عليه، وإثارة الحرب ضده .[٣٦]

ومن خلال تحليل البيان كان واضح استفزاز الهجوم الحكومة العراقية لتكثيف دعمه للبرنامج العراقي، مضيفة علماء إضافيين للمشروع النووي، وزيادة الاستثمار المالي في جهود استخدام البرنامج النووي. لكن لم تكن زيادة الموارد كافية لبرنامج نووي معجل، لأن الضربات أدت إلى عوائق تقنية لا يمكن التغلب عليها. على العكس من ذلك ، كانت محاولة التعجيل بالبرنامج ذات نتائج عكسية، حيث حاول العلماء العراقيون اختصار العلم الصعب لديناميكيات الدوار وأحرقوا أجهزة الطرد المركزي ، فقد قال احد المختصين في استخدام البرنامج النووي العراقي إلى أن القليل من المعرفة ببرنامج النووي أمر خطير بالفعل على مستخدميه من الدول التي ترغب بتطوير برنامجها النووي ، على الرغم من أن صدام عزا قيمة عالية للتقدم النووي والموهبة التي تم تطويرها لحرب ١٩٩١ حيث منعته التحديات الدولية وبالخصوص الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل من التقنية من الحصول على كميات كافية من المواد الانشطارية وخاصة بفترة حرب الخليج الاولى ١٩٨٠ – ١٩٨٨ .[٣٧]

بعد حصول الحادث تم ارسال مجموعة محققين من القصر الجمهوري / ديوان الرئاسة لبحث في الاسباب حول عدم اسقاط او اعتراض الطائرات الصهيونية المهاجمة لموقع المفاعل النووي العراقي حيث كانت ايام صعبة شعر بها كل الضباط في الدفاع الجوي لما جرى، وكذلك التأثير الواضح لكافة القادة في الدفاع الجوي وكيف فوتت الفرصة من التعرض الى الطائرات اضافة للمسؤولية المناطة بالدفاعات الجوية المكلفة بالدفاع عن المفاعل ، وبعد الانتهاء من التحقيقات والتي شملت كل وحدات الدفاع الجوي ومن ضمنها محطات الصواريخ لمقاومة الطائرات حول مدينة بغداد والرجوع ودراسة التوقيتات للحادث وهي كلها مسجلة وهو سياق عمل ،حيث كانت الاوضاع صعبة بسبب الحرب العراقية الايرانية .[٣٨]

كما اتهمت اللجنة المشكلة بعض الدول الجوار للعراق، وكذلك استمرار الحرب العراقية الايرانية كما كانت وراء استمرار هذه الحرب طيلة أشهر عديدة، بما قدمته، من دعم وإسناد، سياسي وعسكري، بما في ذلك المعلومات والاستشارات، الفنية والاستخبارية، المباشرة وغير المباشرة، لتحقيق مآربها الشريرة ضد العراق. وكان في مقدمة تلك الجهات الكيان الصهيوني، الذي يعرف تماماً، بأن العراق المتحرر، والمتطور، والمقتدر، يشكل، اليوم وغداً، عنصراً حاسماً في تقرير نتائج الصراع العربي ضده .[٣٩]

وبناءً على ذلك وتصريح فرنسا حول صعوبة اعادة المفاعل اكدت ببيان له إن الكيان الصهيوني، يدرك بأن من أهم العوامل الحاسمة في تقرير مستقبل الصراع، الذي تخوضه الأمة العربية ضده، هو بقاء الفجوة، التقنية والعلمية، بينه وبين الأمة العربية. لذلك، فإنه يسعى، بكل الوسائل، إلى إبقاء هذه الفجوة ضمن الحدود، التي لا تمكن الأمة العربية من بلوغ مستوى الاقتدار، في إدارة الصراع ضده، وبما يحقق لها النصر عليه. وانطلاقاً من هذا الهدف الإستراتيجي، فقد اشترك العدو الصهيوني، في أكثر من مناسبة، وبأشكال مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب إيران، في الحرب ضد العراق. كما اتهمت الحكومة العراقية بان دول الغرب وبالخصوص الكيان الصهيوني داعم الى الجمهورية الاسلامية، إذ صرحت الحكومة بتزويد إيران بالمعدات العسكرية وقطع الغيار. كما أغارت طائرات العدو الصهيوني على العراق، منذ

الأيام الأولى للحرب، مستغلة ظروف الحرب مع إيران، وبالتواطؤ مع الحكومة الايرانية، وبوجه خاص، المنشآت النووية العراقية. وكانت أول محاولة أدركناها وكشفناها، هي تلك التي جرت يوم ٢٧ أيلول ١٩٨٠. وقد أذعنا، في حينه، بياناً، يشير إلى حدوث غارتين على مدينة بغداد. ولكننا لم تذكر العدو الصهيوني بالاسم، لأسباب عسكرية . [٤٠]

ولا توجد مؤشرات على أن الضربة أخرت البرنامج النووي العراقي من خلال تعزيز عمليات التفتيش الدولية. ومن المؤكد أن مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عارضوا الغارة ، لأنهم اعتبروها اتهامًا لنظام الضمانات ومع ذلك ، لم يكن للمفتشين فرصة أكبر للوصول إلى المسؤولين العراقيين بعد الضربة.[٤١]

ومع ذلك يمكن للدول التي تضن أنها مستهدفة هي نفسها إخطار مجلس الامن الدولي بالتهديد الذي تستشعره فضلا عن قيامها بالإجراءات الدفاعية الضرورية، كما لما أن تطلب إيضاحات دولية عن أسباب هذا التسلح وأغراضه[٤٢].وقد حصلت مثل هذه الاعتداءات في الممارسات الدولية على إدانة واسعة من أجهزة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية الأخرى فقد أدان كل من (مجلس الامن الجمعية العامة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية) الضربة الاستباقية الإسرائيلية ضد مفاعل تموز النووي في العراق سنة ١٩٨١ [٤٣]. وينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٨٧ على أنه "من حق العراق الحصول على تعويضات عن الهجوم الإسرائيلي على مفاعل تموز النووي، وأن مجلس الأمن يشجب بشدة الغارة العسكرية الإسرائيلية، ويطالب إسرائيل بالامتناع في المستقبل عن القيام بأعمال من هذا النوع أو التهديد بها". [٤٤]

المحور الرابع: التبرير الإسرائيلي للعملية العسكرية:

تأثر النظام السياسي الاسرائيلي بالنظام السياسي البريطاني ، ولكنه لم يستند الى تقاليد عريقة وأعراف راسخة ومنيعة كما هي الحال في بريطانيا ، ولم يستند الى دستور كما هو الامر في الولايات المتحدة الامريكية ، اذ لا يوجد دستور في اسرائيل حتى الان ، فقد استعاضت اسرائيل عن وضع دستور لها بسن مجموعة من القوانين الاساسية التي تعالج وظائف مختلف أذرع الحكم والمؤسسات الرسمية في الدولة ، وقام الكنيست الاسرائيلي بتشريعها بالتدرج[٤٥]، حيث من ألمؤكد أنه يمكن تقديم حقيقتين على الأقل ضد الإدعاء بأن إسرائيل كانت تتصرف نيابة عن مصالح شاملة، بضرب مفاعل تموز العراقية .[٤٦]

أولاً : إن الكيان الصهيوني تصرف ببساطة للحفاظ على هيمنتها النووية في الشرق الأوسط ، وبالتالي احتفظت بموقفها العدواني ضد الدول العربية . ومع ذلك ، فإن هذه الحجة، حتى لو كانت صحيحة، تعيد التأكيد ببساطة على الموقف بأن الكيان الصهيوني تصرف من منطلق المصلحة الذاتية. إنه لا يلغي الادعاء بأن مثل هذا العمل أدى إلى تعزيز المصالح الشاملة.[٤٧]

ثانيًا: إن العراق طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولذلك قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآته النووية بشكل منتظم، بينما رفض الكيان الصهيوني وضع منشآته النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .[٤٨]

إن الادعاءات المزعومة للكيان الصهيوني بضرب مفاعل تموز النووي العراقي جاء بحسب ادعاءات الدفاع الاستباقي من المخاطر التي تسببها المفاعل ضد الكيان [٤٩].وإن الإمكانيات التدميرية للأسلحة النووية هائلة للغاية، بحيث تثير التساؤل عن قواعد القانون الدولي التي يتم تداولها فيما يتعلق باستخدام القوة عبر الحدود. لذلك لم يعد الكثير من المبررات القديمة لهذه القواعد سارية. وفي الوقت نفسه، تنطبق القيم المشتركة التي تقوم عليها القواعد بشكل أكثر تأكيدًا من أي وقت مضى ، لأن الحصة هي بقاء العالم .[٥٠]

إذ ان من الغرابة عدم ظهور أي تبرير من قبل الكيان الصهيوني بخصوص الضربة الجوية على المفاعل النووي العراقي. قد يتفق العلماء مع قرار مجلس الأمن الصادر في ١٩ حزيران / ١٩٨١ م ، الذي "يدين بشدة الهجوم العسكري الإسرائيلي في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك الدولي"[٥١]

كان القصف الجوي الإسرائيلي المفاجئ والمتعمد للمفاعل العراقي استخداماً للقوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي للعراق على وفق ما أسماه البروفيسور (جوليوس ستون) (Julius Stone) وجهة النظر المتطرفة للفقرة(٢ /٤) تؤكد فإن أي استخدام أحادي الجانب للقوة العابرة للحدود ليس دفاعا عن النفس ضد هجوم مسلح، ويمضي إلى القول : على الرغم من أنها تتطلب بعض الدعم في الأعمال التحضيرية تتجاهل مصطلحات وحدة الأراضي و الاستقلال السياسي[٥٢].تشير تلك الحقائق إلى أن الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية قد يكون عكسياً ، وأن تصرف إسرائيل قد يكون مقدمة لإعادة تقييم شاملة لمعاهدة حظر الانتشار النووي وبرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن حتى لو لم يتم رفع هذا التقييم ، أليس من الواضح أن هناك على الأقل أساساً جوهرياً لتحدي إسرائيل المباشر لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية؟.[٥٣]

اما بالنسبة الى انه من اهم التبريرات الاسرائيلية حول الضربة الجوية للمفاعل فلم تكن تستهدف ضد وحدة أراضي العراق أو استقلاله السياسي ولم ينتزع القصف أي جزء من أراضي العراق. وكما لم يتم المساس باستقلال العراق السياسي. وانما كان لتقليص قوة العراق بلا شك[٥٤] ، ولكن بأي معنى تضاءلت سلطته الحكومية في مواجهة الحكومات الأخرى ذات السيادة طبعا لو كان هجوم اسرائيل تمهيدا لحملة عسكرية موجهة ضد وحدة اراضي العراق او استقلاله السياسي، قد يؤدي التفسير الهادف للمادة (٤/٢) إلى اكتشاف عدم شرعية الضربة الأولية ضد المفاعل النووي. لكن لم يكن هناك دليل على أي غرض إسرائيلي يتجاوز الهدف المحدود لتدمير المفاعل النووي نفسه، كان عمل إسرائيل مشابهًا لـ "تدخل إنساني" محدود ، مثل غارة عنتيبي ، والتي يمكن تبريرها على انها عمل انساني في تحرير الرهائن الاسرائليين من الخاطفين الفلسطينين [٥٥].

من جانب آخ، ثمة رأي قائل بأن "إسرائيل نجحت جهودها في مكافحة الانتشار لمنع العراق من بناء سلاح نووي ، "مما أدى إلى تدمير أهم منشأة نووية عراقية وجعل من المستحيل على العراق إنتاج أكثر من ٦ جرامات من البلوتونيوم بحلول عام ١٩٩١. في مكان ما بينهما الحجة القائلة بأن استخدام القوة العسكرية أدى إلى انتكاسة للبرنامج العراقي لعدة سنوات على الأقل. في عام ١٩٨١ ، قدر المهندسون النوويون الفرنسيون أن الأمر سيستغرق أربع سنوات ونصف لإعادة بناء المنشأة.[٥٦]

أن الغارة أدت بشكل مباشر وغير مباشر إلى تأخير البرنامج النووي العراقي. وقدر تقرير من علماء فرنسيين مطلعين على المشروع أن المفاعل يمكن أن ينتج ما بين ثلاثة إلى ١٠ أرطال من البلوتونيوم سنويًا ، بحوالي ٧ أرطال لكل قنبلة ؛ وذكر أحد العلماء المشاركين في التقرير أن "الخطر بديهي". يجادل (جيريمي تامسيت)[٥٧] بأن أوزيراك كان يمكن أن ينتج البلوتونيوم لـ سلاحًا نوويًا بحلول نهاية العقد ومع ذلك ، اقترح تقدير آخر إنتاج حوالي ٨-١٠ كيلوغرامات من البلوتونيوم سنويًا ، وهو ما يكفي لحوالي قنبلة واحدة في السنة[٥٨]

أن العراق لم يكن بإمكانه استخدام أوزيراك لأغراض عسكرية تستند إلى بعض الافتراضات المشكوك فيها. على سبيل المثال ، فإن الرأي القائل بأن فرنسا سيكون لديها الدافع للإبلاغ عن نشاط أسلحة غير مشروعة ، وبالتالي فإن العراق لن يكون قادرًا على إنتاج ما يكفي من البلوتونيوم هو رأي غير مقنع. يفترض هذا أن فرنسا ، والمجتمع الدولي بشكل عام ، سيكونون على دراية بالأنشطة غير المشروعة في حالة حدوثها. ومع ذلك ، ليس من الواضح ما إذا كان هذا هو الحال. على الرغم من أن أوزيراك كان خاضعًا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[٥٩]

هناك أيضًا أدلة لصالح اثنتين من الآليات غير المباشرة المحددة. أدت الهجمات إلى تحول في مسار العراق نحو القنبلة. وكان العراق قد درس تخصيب اليورانيوم قبل الهجمات ، لكنه عجل بهذه الخطط بعد الهجمات ، وذلك لأن فرنسا لم تعيد بناء المفاعل ، ولكن أيضًا لأن مسار البلوتونيوم كان سيصبح هدفًا أسهل لهجمات لاحقة. لم يتخلى العراق تمامًا عن برنامج البلوتونيوم الخاص به ، ولكنه ركز معظم جهوده على مسار اليورانيوم ، مع ظهور نظام معلومات الإدارة والانتشار الغازي بدرجة أقل بكثير كأفضل المرشحين. مشكلة تغيير الدورات هي أن العراق كان يفتقر إلى المعرفة المحلية اللازمة للسيطرة على تعقيدات تكنولوجيا التخصيب. وواجه برنامج تحديات تقنية حدت من قدرته على إنتاج ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع قنبلة[٦٠]. وبسبب هذه التحديات، بدأ العراق العمل على تكنولوجيا الطرد المركزي الغازي. ولقد تطلب البرنامج أجهزة الطرد المركزي لتقنية اكثر تطوراً وبخبرات أجنبية وعالمية في مجال المفاعل النووية .[٦١]

الخاتمة

خلاصة القول ان الطاقة النووية تعد اليوم مصدراً مهما من مصادر الطاقة لاستعمالات مدنية وسلمية، قد تصبح أكثر أهمية في سياق الجهد المبذول على نطاق عالمي، للحد من الاعتماد

على الوقود وانبعاثاته. وفي الوقت نفسه، فإن التوتر المتزايد بين أهداف تحقيق نظام أكثر فعالية لعدم الانتشار وحق جميع الموقعين على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومن ضمنها العراق في تطوير صناعتهم النووية المدنية، يشكل أزمة يتوجّب تضافر الجهود الدولية لنزع فتيلها حيث يعد العراق من اول بلدان منطقة الشرق الاوسط متقدم من الناحية التقنية والعلمية، وهذه الميزة دفعت القريب والبعيد للسعي من تحجيم دور العراق وجعل العراق يدور في حلقات من حروب خارجية وداخلية ومحاولة تأخير دوره الفاعل في المنطقة والعالم. من خلال ملاحظة الأمر الأول ، نجد ان الكثير قد اشتركوا في ضرب المفاعل النووي العراقي للأغراض السلمية ، تعددت أهدافهم ولكن توحدت غايتهم ...وهي تدمير العراق ومنها دول عربية واجنبية، وهذه الأمانة نحملها من تحمل مسؤولية الحكم في العراق، لاسيما حكام ما بعد عام ٢٠٠٣ المطالبة الفورية بأعادة العمل بمشاريع الطاقة النووية في الامور السلمية والعلمية من اجل التطور العلمي الذي يحدث في العالم ومطالبة الدول المعتدية على تعويضات لما اصاب العراق من تأخر بهذا الموضوع ولا يبقى هذا العمل مرتبط بشخص وانما موضوع يرتبط بالعراق وحاجة العراق لاعادة العمل في انشاء منظومة المفاعل النووية للأغراض السلمية .

واستدعت الدراسة تقديم عدة توصيات ومنها: التزام العراق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومطالبة العراق الحكومات المشاركة في دعم الغارة الإسرائيلية على مفاعل العراق النووية ومن ضمنها الكيان الصهيوني لغرض طلب التعويض وإقامة دعاوي في عصبة الأمم المتحدة لغرض اعادة العمل في المفاعل النووي لغرض استخدام للبحث العلمي السلمي فقط.

الهوامش

(1) دوايت أيزنهاور: وهو الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية والذي ولد عام ١٨٩٠ م اكمل دراسته في الكلية الحربية في وست يونت وتخرج عام ١٩٥١ م عين قائد لقوات الحلفاء في شمال افريقيا عام ١٩٤٢ وانتخب عام ١٩٤٨ى رئيساً للولايات المتحدة الامريكية خلفاً للرئيس السابق ترومان ، ثم اعيد انتخابه عام ١٩٥٦ م اعتزل السياسة عام ١٩٦١ م لأصابته بالمرض . حميد ابولول جبجاب ، الصراع التركي الإيراني وأبعاده الإقليمية والدولية ، دار الاطروحة للنشر العلمي، بغداد ، ٢٠٢١، ص ٦٤.

- نجلاء عدنان حسين ، دوايت ايزنهاور ودوره في السياسة الامريكية حتى عام ١٩٦١، مجلة كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية ، العدد ١١٠ ، المجلد ٢٧ ، ٢٠٢١، ص

(2) د.ك.و. الارشيف الوطني ، ملفات وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والمنظمات الدولية ١٩٦٤-١٩٦٨،ص ٢ .

(3) ان مشروع مانهاتن هو الاسم الرمزي للجهود التي قادتها الولايات المتحدة لتطوير سلاح نووي فعّال خلال الحرب العالمية الثانية. أثار إنشاء القنبلة الذرية المثير للجدل والاستخدام النهائي لها بعضًا من العقول العلمية الرائدة في العالم، بالإضافة إلى الجيش الأمريكي؛ وقد نُفِّذ معظم العمل في لوس ألاموس، نيو مكسيكو، وليس في مدينة نيويورك التي سَمّي المشروع باسم

حي من أحيائها. بدأ مشروع مانهاتن استجابةً للمخاوف من أن العلماء الألمان كانوا يعملون على سلاح باستخدام التكنولوجيا النووية منذ الثلاثينيات وأن أدولف هتلر كان مستعدًا لاستخدامه.
- الهام محمود كاظم الباحثة نبأ منير عبد الزهرة ، روبرت اوبنهايمر ودوره في مشروع مانهاتن ١٩٠٤ – ١٩٦٧م دراسة تاريخية مجلة كلية التربيه للبنات, ٢٠٢٣, المجلد عدد خاص مؤسسة منارة, العدد ١, ص ٣٨٠.
(4) للمزيد ينظر: كاظم هيلان محسن, سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢, دراسة في التاريخ السياسي, دار الفراهيدي للنشر والتوزيع, (بغداد,٢٠١١) ، ص ١٥٠.
تشكلت الوكالات التي أدت إلى مشروع مانهاتن لأول مرة في عام ١٩٣٩ من قبل الرئيس فرانكلين دي روزفلت، بعد أن أفاد عملاء المخابرات الأمريكية أن العلماء العاملين لدى أدولف هتلر كانوا يعملون بالفعل على سلاح نووي.
(5) همام عبد الخالق عبد الغفور و عبد الحليم ابراهيم الحجاج ، استراتيجية البرنامج النووي في العراق في اطار سياسات العلم والتكنلوجية ، اعداد مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩،ص ٤٩
(6) وهي إحدى أنواع عمليات تخصيب اليورانيوم.
(7) Saira Khan, Iran and Nuclear Weapons; Routledge Taylor and Francis Group,London,2010,p54
(8)D'amato, A. (1983). Israel's air strike upon the iraqi nuclear reactor. American Journal of International Law, 77(3), 584-588.
(9) التويثة مدينة عراقية تبعد ١٧ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من العاصمة بغداد.
(10)جاك شيراك Jacques Chirac: سياسي فرنسي ولد في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٢م في باريس، لوالدين هما فرانسو يراك، وماري لويز فاليت، تلقى علومه في ليسيه كارنو في باريس، وتخرج من معهد باريس للعلوم السياسية ومن جامعة هارفرد في الولايات المتحدة، منح عدد من الاوسمة المدنية والعسكرية تقديراً لخدماته في المجالات الوطنية وفي عام ١٩٦٨م عين وزير دولة للاقتصاد والمال في حكومة جورج بومبيدو، وانتخب عام ١٩٧٦م رئيساً لحزب (التجمع من اجل الجمهورية) وفي عام ١٩٧٩ انتخب نائباً في البرلمان الأوربي واعلن ترشيحه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٨٨ ولم يحالفه الحظ في هذه الانتخابات امام فرانسو ميتران وعند مطلع عام ١٩٩٤ اعلن ترشيحه لرئاسة الجمهورية باسم حزبه "التجمع من اجل الجمهورية" الذي كان قد انتخب رئيساً له عام ١٩٩٠م وفي ٧ أيار ١٩٩٥م انتخب رئيساً للجمهورية .
للمزيد ينظر: عمر زيدان، جاك شيراك والعالم العربي، تقديم: احمد عصمت، ط١، (بيروت: ١٩٩٦)، ص ص ص٩٥-٩٦
(11) محمد البرادعي (٢٠١٤)، سنوات الخداع، دار الشروق، ISBN 977093142X، مؤرشف من الأصل في ١٥ ديسمبر ٢٠١٩، ص٦٧.
(12)ستراتفور Stratfor ، هي شركة مخابرات عالمية أسسها عام ١٩٩٦ في أوستن، تكساس، جورج فريدمان، وهو المؤسس، رئيس قسم الاستخبارات، والرئيس التنفيذي للشركة. نائب رئيش الشركة فرد برتون تعد ستراتفور أحد أهم المؤسسات الخاصة التي تعنى بقطاع المخابرات، تعلن على الملأ طبيعة عملها التجسسي، وتجسد أحد أبرز وجوه خصخصة القطاعات الأمريكية الحكومية. تطلق عليها الصحافة الأمريكية اسم "وكالة

المخابرات المركزية في الظل" أو الوجه المخصخص للسي آي إيه إنگليزية: The Private CIA . معظم خبراء مركز ستراتفور ضباط وموظفون سابقون في المخابرات الأمريكية

(13) Polakow-Suransky, Sasha. The Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa. Pantheon (1 ed.), 2010. p. 145.

(14) محمد البرادعي ، مصدر سابق ، ص ٣٩.

(15)Benjamin K. Sovacool. The costs of failure: A preliminary assessment of major energy accidents, 1907–2007, Energy Policy 36 (2008), pp. 1802-1820.

(16) جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير، حقيقة البرنامج النووي العراقي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٥، ص١١٢.

(17) فتح باب التوقيع على معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ ودخلت حيز النفاذ في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠. وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ومع أكثر من ١٩١ دولة طرفاً، تعد معاهدة عدم الانتشار الأكثر شيوعاً من حيث عدد المنضمين إليها في مجال عدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونزع السلاح النووي. وبموجب هذه المعاهدة التزمت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم تصنيع أسلحة نووية أو القيام على نحو آخر باقتناء أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى، في حين التزمت الدول الأطراف الحائزة لأسلحة نووية بعدم مساعدة أو تشجيع أو حث أي دولة طرف في المعاهدة غير حائزة لأسلحة نووية بأيّ حال من الأحوال على تصنيع أسلحة نووية أو القيام على نحو آخر باقتناء أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى. وتعرف الدول الأطراف الحائزة لأسلحة نووية بموجب لمعاهدة بأنها تلك التي صنعت وفجرت سلاحاً نووياً أو أي جهاز متفجر نووي آخر قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧. وهناك خمس دول أطراف في المعاهدة حائزة لأسلحة نووية. للمزيد ينظر :

- بن طاق. المبادرات الدولية لحظر إنتشار الأسلحة النووية. Diss. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام, ٢٠٠٩ ، ص ١٢٣.

(18) جعفر ضياء الدين جعفر ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .

(19) محمد البرادعي ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

(20) Shue, Henry and Rhodin, David (2007). Preemption: Military Action and Moral Justification. Oxford University Press. p. 215.

(21) مناحيم بيغن: ولد في العام ١٩١٣ في بريست ليتوفسك - ليطا (بولندا). درس الحقوق في جامعة وارسو وأصبح محامياً. انضم في صباه إلى حركة (هشومير هتسعير)، ثم لما بلغ السادسة عشرة من عمره انضم إلى حركة (بيتار)، وكُلّف بالقيام بعدة مهام فيها، واصطدم مرات عديدة مع جابوتنسكي، وقام بيغن بتنظيم عدة مظاهرات أمام السفارة البريطانية في وارسو عشية الحرب العالمية الثانية، وعين مندوباً عن (بيتار) في بولندا في شهر اذار ١٩٣٩. ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية هرب إلى الاتحاد السوفيي•تي وهناك اعتقلته القوات السوفييتية وحكمت عليه بالسجن مدة ثماني سنوات مع الاشغال الشاقة، ولكنها اطلقت سراحه لكونه مواطناً بولنديا في العام ١٩٤١، فانضم الى جيش الجنرال اندروس ووصل معه الى فلسطين في أيار ١٩٤٢،

واستمر في هذه الخدمة العسكرية إلى نهاية ١٩٤٣ مشغلاً في الوقت نفسه وظيفة مندوب (بيتار) في فلسطين. وتمكنت قيادة عصابة (الإيتسل) من اقناع اندروس باطلاق سراح بيغن، ومباشرة تمت توليته قيادة (الايتسل).
للمزيد ينظر. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ص٦١
(22)مفاعل ديمونا: هو عبارة عن مفاعل نووي إسرائيلي، بدء بالعمل ببنائه عام ١٩٥٨ بمساعدة فرنسا، واستمر بنائه ما بين سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٤. الهدف المعلن من إنشائه كان توفير الطاقة لمنشئات تعمل على استصلاح منطقة النقب (الجزء الصحراوي من فلسطين التاريخية). سنة ١٩٨٦ نشر التقني السابق في مفاعل ديمونا، موردخاي فعنونو للإعلام بعض من أسرار البرنامج النووي الإسرائيلي، الذي يعتقد أن له علاقة بصنع رؤوس نووية ووضعها في صواريخ باليستية وطائرات حربية، ثم في غواصات نووية موجودة في ميناء حيفا، كنتيجة لهذا العمل، اختطف فعنونو من قبل عملاء إسرائيليين من إيطاليا و حوكم بتهمة إفشاء أسرار الدولة . للمزيد ينظر :
-سلوى صابر. الموقف الأميركي من سباق التسلح بين مصر وإسرائيل (١٩٦٧-١٩٥٥) (٢٠٠١)، مصدر سابق ،ص ٢٥.
(23) عباس فرحان ظاهر ، لبرنامج النووي العراقي١٩٥٩-١٩٧٩ ،. مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية, ٢٠٢٠, المجلد ١٥، ص ٣٤ .
(24) عباس فرحان ظاهر ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .
(25) جعفر ضياء جعفر ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ .
(26) رضا بهلوي: ولد في قرية " الاشت " من قرى " سواد كوه " في ولاية مازندران في عام ١٨٧٨، تنحدر عائلته من عشيرة بالاني، كان ابوه عباس قلي خان ضابطا في الجيش الإيراني برتبة سرهنك " عقيد " ، توفي ابوه وهو لايزال في عمر الثمانية اشهر، فأخذته امه ورحلت إلى اخ لها يسكن في طهران وعاشت معه، تعلم القراءة والكتابة منذ صغره، ولما بلغ الخامسة عشر من عمره ضمه خاله إلى فرقة القوزاق واصبح جندياً، تدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عشية انقلاب حوت في عام ١٩٢١، أصبح ملكاً على إيران في الثاني عشر من كانون الأول عام ١٩٢٥ . للمزيد ينظر:
-على فيروز آبادي، رضا بهلوى، نشر البزر، تهران، ١٣٦٨، ص ١٨٩-١٩٩٠ غلام زنجاني، مفاخر إيران، تهران، ١٣٧٥، ص ٢٥٥؛
(27)روح الله الموسوي الخميني: ولد عام١٩٠٢م، في بلدة تسمى (خمين) في إيران، والده السيد مصطفى قُتل بين خمين وأراك في العام١٩٠٥م، نشأ الخميني في قم وتتلمذ في النجف، وبعد عودته من النجف، أصبح مدرساً في المدرسة الفيضية بقم، ومارس نشاطه السياسي ضد حكم الشاه، واعتقل في العام ١٩٦٤م، وبعدها تم نفيه إلى تركيا، ومن تركيا إلى العراق، وبعدها إلى فرنسا، وبعد عودته من فرنسا إلى إيران في العام ١٩٧٩م، قاد الثورة ، وأسقط نظام الشاه، وحول إيران من الملكية إلى الجمهورية الإسلامية. كما شغل منصب (الولي الفقيه)، وهو أعلى سلطة في هيكلية النظام السياسي في إيران حتى وفاته في العام ١٩٨٩م .
- ينظر: علي قادرى، الخميني، روح الله، سيرة ذاتية، ج١، تعريب: منير مسعودي، ط٢، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني– الشؤون الدولية، طهران، ٢٠٠٣م، ص٩٤–٩٥ ٧

(28) جعفر ضياء جعفر ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ .
(29)عباس فرحان ظاهر، مصدر سابق، ص ٣٠.
(30) ولد رفائيل إيتان في مستوطنة عداتسيم التي أقيمت في منطقة العدسية بفلسطين المحتلة في ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٢٩ تلقى تعليمه الأولي والجامعي في عداتسيم حيث تخرج في قسم تاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٤٧، ثم أكمل دراسته بعد ذلك في جامعة حيفا فتخصص في مجال العلوم السياسية في الخمسينيات من القرن الماضي.، رئيس أركان حرب سابق في الجيش الإسرائيلي وأحد أشد القادة العسكريين والسياسيين تطرفا، ذاع صيته بعد مجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ أثناء اجتياح لبنان من قبل الجيش الإسرائيلي الذي كان على رأسه أرييل شارون وزيرا للدفاع فيما كان إيتان رئيسا للأركان.
- للمزيد ينظر :همام عبد الخالق عبد الغفور ، مصدر سابق ص ٦٠ .
(31) همام عبد الخالق عبد الغفور ، مصدر سابق ص ٦٠ .
(32) جعفر ضياء جعفر ، مصدر سابق ، ص ١٧٦ .
(33) عباس فرحان ظاهر، مصدر سابق، ص ٤٠.
(34) المصدر نفسه، ص ٤١.
(35) همام عبد الخالق عبد الغفور، مصدر سابق ، ص ٦٥ .
(36) بيان مجلس قيادة الثورة، الصادر في ٨ حزيران ١٩٨١، حول العدوان الاسرائيلي ، موقع الكتروني مقاتل من الصحراء www.muqatel.com
(37) جعفر ضياء جعفر ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .
(38).John B A . Hoover ، Published 2019.
(39) رابح نهائلً ، مبررات اصلاح مجلس الامن الدول، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، لسنة ٢٠٢٢ ، ص ٤٨٥
(40) مشكاة صبيح عبد المؤمن، التدخل بين قواعد القانون الدولي العام والعلاقات الدولية المعاصرة، مجلة القانون المقارن، العدد٢٦، سنة ١٩٩٩، بغداد، ص ص ١٢٢ ١٢٣.
(41) سمير محمود قديح، الحرب النفسية وطرق التصدي لها، مجلة السياسة الدولية، ٤ / ٥ / ٢٠١٥ مؤسسة الاهرام، مصر، ص١٢.
(42) مشكاة صبيح عبد المؤمن، مصدر سابق ص١٢٤
(43) رياض القيسي، علم اصول القانون، بيت الحكمة، العراق، ٢٠٠٨، ص ٦٣.
(44) رابح نهائلً، مصدر سابق، ص ٤٩٠
(45) محمود محارب، سياسية اسرائيل النووية ، وعملية صنع قرارات الامن القومي فيها، ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠٢١، ص ٢١.
(46)ويتني راس واوستن لونج، هل يكرر سناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات "الاسرائيلية" على تدمير المنشآت النووية الايرانية، ترجمة: الطاهر بو ساحية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٧١، ١٩٩٤، ص٥٨.
(47) حمود بركات، الخيار النووي في الشرق الاوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٣٠.
(48) جعفر ضياء جعفر ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .
(49) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(50) بسام ضو "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٤." (٢٠١٥)، ص٣٣.
(51) محمد البرادعي مصدر سابق ، ص ٦٧ .
(52) عز الدين القوطالي، قصة العدوان على المفاعل النووي العراقي، حقائق ووثائق، ٢٠١٩، ص١٢.
(53) وينتي راس واوستن لونج، مصدر سابق، ص٥٦.
(54) بسام ضو ، مصدر سابق ، ص٣٣.
(55) حمود بركات، مصدر سابق ، ص ١٢٣.
(56) جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
(57). رفعت لقوشة، "الخيار النووي في الشرق الاوسط"، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٢٣.
(58) محمد طه ، مصدر سابق ، ص ٢٣١ .
(59) Helen, Chapin Metz , Iraq,A country Study, TheSecretay of the army publications,U.S.A, .,p205. .
(60) جميل عائد الجبوري: الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية, معهد البحوث والدراسات العربية ,جامعة الدول العربية,١٩٧٧ القاهرة ، مصر ، ص ٣٤.
(61) جعفر ضياء جعفر ، مصدر سابق ، ص ٢٨

المصادر References

الوثائق

١. د.ك.و. الارشيف الوطني ، ملفات وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والمنظمات الدولية ١٩٦٤-١٩٦٨،

الرسائل والاطاريح

٢. بن طاق، المبادرات الدولية لحظر إنتشار الأسلحة النووية. Diss. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام, ٢٠٠٩ .

المجلات والدوريات

بيان مجلس قيادة الثورة، الصادر في ٨ حزيران ١٩٨١، حول العدوان الاسرائيلي، موقع الكتروني مقاتل من الصحراء

www.muqatel.com

٣. رابح نهائلً ، مبررات اصلاح مجلس الامن الدول، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، لسنة ٢٠٢٢ .

٤. رفعت لقوشة، "الخيار النووي في الشرق الاوسط"، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٥. سمير محمود قديح ،الحرب النفسية وطرق التصدي لها ، مجلة السياسة الدولية ، ٤ / ٥ / ٢٠١٥ مؤسسة الاهرام ، مصر.
٦. عباس فرحان ظاهر، لبرنامج النووي العراقي١٩٥٩-١٩٧٩، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية, ٢٠٢٠, المجلد ١٥.
٧. مشكاة صبيح عبد المؤمن، التدخل بين قواعد القانون الدولي العام و العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة القانون المقارن، العدد٢٦، سنة ١٩٩٩، بغداد.
٨. نجلاء عدنان حسين ، دوايت ايزنهاور ودوره في السياسة الامريكية حتى عام ١٩٦١، مجلة كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية ، العدد ١١٠ ، المجلد ٢٧ ، ٢٠٢١.
٩. الهام محمود كاظم الباحثة نبأ منير عبد الزهرة ، روبرت اوبنهايمر ودوره في مشروع مانهاتن ١٩٠٤ – ١٩٦٧م دراسة تاريخية مجلة كلية التربيه للبنات, ٢٠٢٣, المجلد عدد خاص مؤسسة منارة, العدد ١.
١٠. همام عبد الخالق عبد الغفور و عبد الحليم ابراهيم الحجاج ، استراتيجية البرنامج النووي في العراق في اطار سياسات العلم والتكنلوجية ، اعداد مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١١. ويتني راس واوستن لونج، هل يكرر سناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات "الاسرائيلية" على تدمير المنشآت النووية الايرانية، ترجمة: الطاهر بو ساحية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٧١، ١٩٩٤.

الكتب العربية والمعربة

١٢. بسام ضو "التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٤." (٢٠١٥)
١٣. جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير، حقيقة البرنامج النووي العراقي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٥.
١٤. جميل عائد الجبوري: الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية, معهد البحوث والدراسات العربية ,جامعة الدول العربية, القاهرة ، مصر ١٩٧٧.
١٥. حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٦ .
١٦. حمود بركات، الخيار النووي في الشرق الاوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
١٧. رياض القيسي، علم اصول القانون، بيت الحكمة، العراق، ٢٠٠٨.
١٨. سلوى صابر. الموقف الأميركي من سباق التسلح بين مصر وإسرائيل (١٩٦٧-١٩٥٥) (٢٠٠١).
١٩. عز الدين القوطالي، قصة العدوان على المفاعل النووي العراقي، حقائق ووثائق، ٢٠١٩.
٢٠. على فيروز آبادي، رضا بهلوى، نشر البزر، تهران، ١٣٦٨، ص ١٨٩-١٩٩٠ غلام زنجاني، مفاخر إيران، تهران، ١٣٧٥،
٢١. عمر زيدان، جاك شيراك والعالم العربي، تقديم: احمد عصمت، ط١، (بيروت: ١٩٩٦).
٢٢. قادرى، الخميني، روح الله، سيرة ذاتية، ج١، تعريب: منير مسعودي، ط٢، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني– الشؤون الدولية، طهران، ٢٠٠٣م.

٢٣. كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢, دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، (بغداد,٢٠١١).
٢٤. محمد البرادعي (٢٠١٤)، سنوات الخداع، دار الشروق، ISBN 977093142X، مؤرشف من الأصل في ١٥ ديسمبر ٢٠١٩.
٢٥. محمود محارب، سياسية اسرائيل النووية، وعملية صنع قرارات الامن القومي فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١.

الكتب الاجنبية

1. Benjamin K. Sovacool. The costs of failure: A preliminary assessment of major energy accidents, 1907–2007, Energy Policy 36 (2008), pp. 1802-1820.
2. D'amato, A. (1983). Israel's air strike upon the iraqi nuclear reactor. American Journal of International Law, 77(3), 584-588.
3. John B A . Hoover، ،Published 2019.
4. Polakow-Suransky, Sasha. The Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa. Pantheon (1 ed.), 2010. p. 145.
5. Saira Khan, Iran and Nuclear Weapons; Routledge Taylor and Francis Group,London,2010,p54
6. Shue, Henry and Rhodin, David (2007). Preemption: Military Action and Moral Justification. Oxford University Press
7. Helen ,Chapin Metz , Iraq,A country Study, TheSecretay of the army publications,U.S.A, .,p205.